18

الأحكام الكمية والنوعية عند ابن يعيش
في شرح المفصل (دراسة تأصيلية)

م. د. محمود كريم جاسم خميس

Dr. mahmood kareem Jasem

وزارة التربية

مديرية تربية الكرخ الثالثة / متوسطة تبوك المختلطة

Mahmmod.karim 1987@gmail.com

المقدمة

إنَّ أيَّ كتـــابٍ مـــن كتـــبِ العلـــومِ العربيـــةِ والنحـــو بخاصـــةٍ، لا يخلـــو مـــن المصـــطلحات الكميـــة والنوعيـــة، التـــي اســـتعملها النحويـــون فـــي مصـــنفاتهم؛ لرفـــد الـــدرس النحـــوي ، لمختلـــف موضـــوعاته ، العُمَـــد والفضـــلات ، فـــي الأصـــول ، والفـــروع ، وهـــذه المصـــطلحات يطلـــق عليهـــا الأحكـــام النحويـــة ، فهـــي تشـــغل حيـــزاً كبيـــرًا ، و جـــزءاً واســـعاً فـــي الـــدرس النحـــوي ، فكـــل نحـــوي يـــدلو بـــدلوه ، ولا بُـــدَّ أن نقـــفَ علـــى هـــذه المصـــطلحات ، ونفهـــم مـــاذا يـــراد بهـــا ، ومـــا يقصـــد بهـــا؟ ومـــا مـــدى اهتمـــام النحـــويين بهـــا ؟ ومِـــن بَـــيَّنَ النحـــويين ابـــن يعـــيش فـــي شـــرحه علـــى المُفَّصـــل للزمخشـــري ومعلـــوم أن كـــان للمفصّـــل أهمّيَـــة كبيـــرة لـــدى العلمـــاء، فـــأقبلوا عليـــه ثنـــاءً وشـــرحًا، ونظمًـــا، واختصـــارًا، وردًّا علـــى أخطائـــه ، ومـــن الـــذين أثنـــوا عليـــه ابـــن يعـــيش، فقـــد قـــال فـــي حقـــه إنّـــه كتـــاب جليـــل القـــدر، نابـــه الـــذكر، جمعـــت فصـــوله أصـــول علـــم النحـــو، وأوجـــز لفظـــه، فتيسَّـــر علـــى الطالب تحصيله[1]، ووصفه حاجي خليفة بأنه كتاب عظيم القدر[2]

the introduction

Any book of Arabic sciences and grammar in particular is not devoid of quantitative and qualitative terms that grammarians used in their works. To supplement the grammatical lesson, for its various subjects, pillars and superfluous, in the origins, and the branches, and these terms are called grammatical rulings, as they occupy a large space, and a wide part in the grammatical lesson, so every grammarian has its meaning, and we must stand on these terms, and understand what is meant by it, and what is meant by it? What is the extent of grammarians interest in it? Among the grammarians was Ibn Yaish in his commentary on Al-Mufassal by Al-Zamakhshari.

الأحكام الكمية والنوعية عند ابن يعيش

المطلب الأول : الأحكام الكمية :

الأحكـــام الكمّيـــة : ويقصـد بهـا (الكثيـر، أكثـر ، المشـهور ، الأصـل ، والمطرد، والغالب ، الشائع ،القليل ، أقل، الشاذ والنادر) ، وغيرها .

ونقـل لسـيوطي عـن ابـن هشـام فقـال :((اعلـم أنهـم يسـتعملون غالبـا وكثيـرا ونـادرا وقلـيلا ومطَّـرداً فـالمطَّرد لا يتخلَّـف والغالـبُ أكثـر الأشـياء ولكنـه يتخلَّـف والكثيـر دونـه، والقليـل دون الكثيـر والنـادر أقـل مـن القليـل فالعشـرون بالنسـبة إلـى ثلاثـة وعشـرين غالبُهـا والخمسـة عشـر بالنسـبة إليهـا كثيـر لا غالـب والثلاثة قليل والواحد نادر فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك)) [3]

وقال الدكتور صباح علاوي :((ولا شك أن هذا لتقسيم يحتاج إلى كثير من النظر في استعمال هذه الاحكام عند المتقدمين ثم المتأخرين))[4]، وبعد الطرح المبسط عن المصطلحات الكمية والنوعية عند ابن يعيش ، سأتناول المستويات بشكل مختصر تحت كل مصطلح على سبيل الإيضاح والتبيين.

أولاً: مستويات الكثرة :

وهـذا المصـطلح يضـم تحتـه مجموعـة مـن الأحكـام منهـا (المُطَّـرد ، الغَالـب ، كَثِيـر ، الشَـائع ، وَاسـع، فَـاشٍ ، مُسـتفيض)، وسـأتحدث عنهـا عنـد ابـن يعـيش وسـأتناول المصـطلحات بشـكل مبسـط، فمـن بـين هـذه المصـطلحات الغالـب ومعلـوم أن الغالـب فـي اللغـة هـو :(غلـبَ يغلـبُ غلْبـاً وغلَبـاً وغلبَـةً وغالـب)[5] ، وأمـا مـن حيـث التأصـيل اللغـوي قـال ابـن فـارس :((غَلَـبَ الْغَـيْنُ وَالـلَّامُ وَالْبَـاءُ أَصْـلٌ صَـحِيحٌ يَـدُلُّ عَلَـى قُـوَّةٍ وَقَهْـرٍ وَشِـدَّةٍ. مِـنْ ذَلِـكَ: غَلَـبَ الرَّجُـلُ غَلْبًـا وَغَلَبًـا وَغَلَبَـةً))[6]، وقـد أورد ابـن يعـيش هـذا المصـطلح فـي شـرحه فقـال :((فَعـالِ لضـرب مـن المبالغـة فـي الفسـق، والغَـدْر، والخُبْـث، كمـا عـدلوا عـن "راحِـم" إلـى "رَحْمـان" للمبالغـة، وكمـا عـدلوا عـن "لَئِـيم" إلـى مَلأَمـانَ، وعـن لاكـعٍ إلـى مَلْكَعـانَ حيـث أرادوا المبالغـة فـي الصـفة، ولا يُسـتعمل فـي غيـر النـداء غالبًـا))[7]، واسـتعمل هـذا المصـطلح بعـده السـيوطي فقـال: :((لأَصْـل تَعْرِيـف الْمُبْتَـدَأ ؛

لِأَنَّـهُ الْمسـند إِلَيْـهِ فحقـه أَن يكـون مَعْلُومـا ؛ لِأَن الْإِسْـنَاد إِلَـى الْمَجْهُـول لَا يُفِيـد ، وتنكيـر الْخَبَـر ؛ لِأَن نسـبته مـن الْمُبْتَـدَأ نِسْـبَة الْفِعْـل مـن الْفَاعِـل ، وَالْفِعْـل يلْزمـه التنكيـر، فـرجح تنكيـر الْخَبَـر علـى تَعْرِيفـه ، فَـإِذا اجْتمـع معرفَـة ونكـرة فالمعرفـة الْمُبْتَدَأ والنكرة الْخَبَر غالباً)) [8].

فهنـا يبـين لسـيوطي أن التغليـب فـي المبتـدأ أن يكـون معرفـة ، والغالـب فـي الخبـر أن يكـون نكـرة؛ والعلـة واضـحة فـي نـص السـيوطي وإن كانـا المبتـدأ والخبـر معرفـة فظـاهر قـول سـيبويه أنـك بالخيـار أيهمـا شـئت فـي التقـديم لابـأس ورجـح أبـو علـي الفارسـي قـول سـيبويه ، ويتـبن رأي السـيوطي أن النحـويين يستعملون هذا المصطلح (لغالب) ويراد به ما كثر استعماله عند العرب .

وكـذلك اسـتعمل ابـن يعـيش المصـطلح القريـب مـن الغلـب وهـو (الشـائع) والمـراد بـه فـي اللغـة وهـو مقـدار مـن العـدد ، ووقـولهم شـاع الحـديث، إذا ذاع وانتشـر. ويقـال شَـيَّع الراعـي إبلَـه، إذا صـاح فيهـا. والاسـم الشِّـيَاع[9]،وذكـر ابـن يعـيش أن التأكيـد تمكينُ المعنـى فـي نفس المخاطـب، وإزالـةُ الغَلَـط فـي التأويـل، وذلـك مـن قِبَـل أن المجـازَ فـي كلامهـم كثيـرٌ شـائعٌ، يُعبَّـرون بـأكثرِ الشـيء عـن جميعه، وبالمسبَّب عن السبب[10]، وقال السيوطي :

وجره بزائد الباء وفا ومن شاع زائد البا في كفى

فهنـا بـين السـيوطي أنـه شـاع جـر فاعـل الفعـل (كفـى) بالبـاء الزائـدة نحـو قولـه تعـالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ٤٥ ﴾[النسـاء: ٤٥] ، فغلبت زيادة الباء في الفعل ، وبينها النحويون أنها زائدة للتوكيد [11].

ومـن الأحكـام الكميـة (القليـل ، أقـل) وفـي الغالـب يـرافقهم مصـطلح (الشـاذ)، فهنـا الأمـر معكوسـا فـي أكثـر حالاتـه ، فحكـم لقلـة يسـبق حكـم الـرداءة ، فـذكر سـيبويه (قليـل خبيـث)[12] ، وذكـر النحـاس (شـاذ بعيـد)[13]، واستعمل الأخفش (قليل قبيح) [14] .

فقد استعمل ابن يعيش مصلح القلة ، والقليل ثمانية عشرة مرة [15] ، بينما استعمل مصطلح الشاذ في اثني عشر موطنا[16]

فاستعمل ابن يعيش مصطلحات نوعية وكمية منها على سبيل الإيضاح والتبيين فستعمل المصطلحات النوعية (الصواب ، الصحيح ، الواضح، الجائز ، يجوز ، جيد ، حسن، ممتنع ، لا يجوز ، رديء ، ضعيف ... وغيرها)

فيتبين لي أن من الأحكام ما هو نقيض لغيره نحو : القوة نقيض الضعيف[17] ، والجيد نقيض الرديء ، والحسن ضد القبيح[18]

قال ابن فارس الحسن ضد القبيح ونقيضه [19]، مثلما القبيح ضد الحسن [20]، وبعد التتبع رأيت أن ابن يعيش استعمل مصطلح الجيد في الجزأين أربع عشرة مرة [21]، ولم يستعمل لفظة القبيح وإنما استعمل مصطلح (الرديء) في تسعة مواطن فقال :((يا مَرحَباهُ بِحمارِ ناجِيَهْ فضرورةٌ، وهو رديءٌ في الكلام لا يجوز))[22]

الكثير:

قال الزمخشري: ((والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط, ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير, وهو الكثير، أو يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه, فيعامل بما يُعامل به سائر الأسماء, فيقال على الأول: (يا حار) ، و(يا هرق)، و(يا ثمو)، و(يا بنو) في المسمى بـ بنون, وعلى الثاني:(يا حار، ويا هرق , ويا ثمى ، ويا بني))[23]

ومثله في باب الأفعال التي تتعدى الى مفعولين ما نقله ابن يعيش عن سيبويه فقال :((وهو عربيٌّ جيّدٌ، وليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثرُ في كلامهَم: (أعطاه إيّاها) ، و(أعطاها إيّاهُ)، فتأتي بضميرِ المفعول الثاني منفصلاً. وإنّما قَلَّ في كلامهم؛ لأنّه ليس فيه تقديمُ الأقرب على الأبعد لتَساويهما في المرتبة))[24]، وقال الشاعر:

وقد جعلتْ نفسي تطيبُ لضَغمةٍ لضغمِهِماها يقرعُ العَظمَ نابُها

فذكر ابن يعيش أن الشاهد فيه أنّه جمع بين ضميرَين بلفظِ الغيبة، الأوّلُ مجرورٌ بإضافةِ المصدر إليه، والثاني في محلِّ نصب بالمصدر. والجيدُ الكثيرُ: "لضغْمِهما إيّاها"، فيأتي به منفصلاً واتّصالُ الضميرَيْن في البيت أقبحُ؛ لأنّهما اتّصلا بالمصدر، وهو اسمٌ، ولم يستحكم في اتّصال الضمير به استحكامَ الفعل. يصف حالَه مع بني أخيه مُدْرِكٍ ومُرَّةَ، وهو من أبيات[25]

الشائع:

قال ابن فارس :((الشِّينُ وَالْيَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى مُعَاضَدَةٍ وَمُسَاعَفَةٍ، وَالْآخَرُ عَلَى بَثٍّ وَإِشَادَةٍ))[26].

وله دلالة أخرى بمعنى المقدار ، وكذلك استعملت العرب شَاعَ الْحَدِيثُ، إِذَا ذَاعَ وَانْتَشَرَ. وَيُقَالُ شَيَّعَ الرَّاعِي إِبِلَهُ، إِذَا صَاحَ فِيهَا. وَالِاسْمُ الشِّيَاعُ: الْقَصَبَةُ الَّتِي يَنْفُخُ فِيهَا الرَّاعِي، وسهم شائع [27].

والذي يريد به ابن يعيش أن النحويين شاع عندهم استعمال الضمير المفصل بعد (لولا)، والضمير المتصل بعد (عسى) فذكر ابن يعيش إذا كنى عن الاسم الواقع بعد(لولا، وعسى) فالشائع الكثير أن يقال (لولا أنت ولولا أنا) ،(وعسيتُ، وعسيتَ) ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ بِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَلَا بِٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١ ﴾[سبأ: ٣١]، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ٢٢ ﴾[محمد: ٢٢]،وقد روى الثقات عن العرب أنهم استعملوا ضمير المتصل بعد لولا فقالوا: (لولاك) وهذا قليل ، والشائع فيه استعمال ضمير الفصل [28]

ومن المواطن التي ذكرها ابن يعيش أن العرب استعملوا (تاء التأنيث) ، للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربة، ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع, وللفرق بينهما في الاسم كامرأة ،وشيخة ،وإنسانة وغلامة ورجلة وحمارة وأسدة [29]، وردَّ ابن السراج على الكوفيين بأنهم يخلطون الشاذ بالشائع [30]، ولابدَّ لنا أن نعلم أن الشاذ هو أدنى درجات الكثرة ، والشاذ يأتي بعد النادر والقليل كما سأبينه في موطنه .

واستعمله ابن جني قبله هذا المصطلح مصطلحات مؤكدة فقال ابن جني : (الشائع الذائع)[31]، (الشائع المطرد)[32]، (شائع في مواطن كثيرة)[33](شائع في اللغة)[34]

المُطَّرِد:

أمَا في اللغة فبيَّنهُ ابن فارس في مقاييسه فقال: ((الطَّاءُ وَالرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْعَادٍ، يُقَالُ: طَرَدْتُهُ طَرْدًا، وَأَطْرَدَهُ السُّلْطَانُ وَطَرَّدَهُ، إِذَا أَخْرَجَهُ عَنْ بَلَدِهِ، وَالطَّرْدُ: مُعَالَجَةُ أَخْذِ الصَّيْدِ، ... ، وَيُقَالُ: اطَّرَدَ الشَّيْءُ اطِّرَادًا، إِذَا تَابَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ تَشْبِيهًا، كَأَنَّ الْأَوَّلَ يَطْرُدُ الثَّانِي. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:(وَاطَّرَدَ الْأَمْرُ: اسْتَقَامَ وَكُلُّ شَيْءٍ امْتَدَّ فَهَذَا قِيَاسُهُ))[35].

وقال ابن يعيش: ((والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دون الانعكاس، نحو قولك: كلُّ ما دخل عليه الألفُ واللامُ فهو اسمٌ ، فهذا مطّردٌ في كلّ ما تدخله هذه الأداةُ؛ ولا ينعكس، فيقال: كلُّ ما لم تدخله الألفُ واللامُ فليس باسم", لأنّ المضمرات أسماءٌ، ولا تدخلها الألف واللام، وكذلك غالبُ الأعلام

والمبهماتِ، وكثيرٌ من الأسماء، نحو: (أَيْنَ)، و(كَيْفَ) ، و(مَنْ)، لا تدخل الألف واللام شيئًا من ذلك، وهي مع ذلك أسماءٌ))[36].

فاشٍ:

أصلَّ ابن فارس قوله (فَشَا) الْفَاءُ وَالشِّينُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ ظُهُورُ الشَّيْءِ، يُقَالُ: فَشَا الشَّيْءُ: ظَهَرَ[37]، وبين الأزهري أن (فشا ، يفشو ، فشواً ، وفشياً) بمعنى ذاع وانتشر ، ويأتي بمعنى ظهر[38]

وقال ابن يعيش:((وقوله: "إلَّا سيرَ البَرِيد، وإلَّا ضربَ الناس، وإلَّا شُرْبَ الإبِل" معناه ما أنت إلا تسِير سيرًا مثلَ سيرِ البريد، وما أنت إلَّا تشرَب شُرْبًا مثلَ شُرْب الإبل، ثمّ حذف الموصوفَ، وأقام الصفةَ مقامَه، ثمّ حذف المضافَ، وهو "مِثْلَ" وأقامَ المضافَ إليه مقامَه على حدِّ :﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[يوسف: ٨٢]، وهذا الحذفُ، والإضمارُ، وإن كثُر، فهو فاشٍ في كلام العرب مطّرِدٌ؛ وأمّا "ضَرْبَ الناس"؛ فتقديرهُ: ما أنت إلَّا تضرِب الناسَ ضربًا))[39]، واستعمل هذا المصطلح المبرد وغيره من النحويين للدلالة على الكثرة ، والذي بينه المبرد نحو بناء (حيثُ) ، على الضم هو اللغة الفاشية[40]، وأشار ابن جني المراد بلفظ الفاشي كثرة الاطراد في الكلام من جهة القياس والاستعمال ، فذكر ما هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس [41]

واسع:

ذكر ابن فارس أنَّ الْوَاوُ وَالسِّينُ وَالْعَيْنُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الضِّيقِ وَالْعُسْرِ، يُقَالُ وَسُعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ[42]، وبَيَّنَ ابن منظور الواسع اسم من أسماء الله تعالى وهو بمعنى كثير العطاء[43].

وورد في شرح المفصل قوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴿٤٨﴾ ﴾[الصافات: ٤٨] ، والتقدير: حُورٌ قاصراتُ الطرف، وقال ابن يعيش: ((هذا بابٌ واسعٌ ، يعني حذفَ الموصوف إذا كانت الصفةُ مفردةً متمكِّنة في بابها غيرَ مُلْبِسة، نحوَ قولك: "مررت بظريفٍ"، و"مررت بعاقلٍ"، وشِبْهِهما من الأسماء الجاريةِ على الفعل. فأمّا إذا كانت الصفةُ غيرَ جارية على الفعل، نحوَ: "مررت برجل أيّ رجلٍ، وأيّمَا رجلٍ"، فإنّه يمتنِع حذفُ الموصوف، وإقامةُ الصفة مُقامَه, لأنّ معناه كاملٌ، وليس لفظُه من الفعل. وكذلك لو كانت الصفة جملةً، نحوَ "مررت برجلٍ قام أخوه"، ولقيتُ غلامًا وَجْهُه حسنٌ"، لم يجز حذفُ الموصوف فيه أيضًا؛ لأنّه لا يحسُن إقامةُ الصفة مقام الموصوف فيه))[44].

ووضَّح أن هذا باب واسع الاستعمال في اللغة ومنه قول النابغة [من الوافر]: **كأنك من جمال بني أقيشٍ ... يُقعقع خلف رجليه بشن**

أي جملٌ من جمالهم.

المطلب الثاني : الأحكام النوعية:

الأحكام النوعية : ويُقصد بها :(الصحيح ، الصواب ، الراجح، جائز، يجوز ، حظر ، منع، القوي، والضعيف، والجيد، والحسن، والرديء، والواجب، والممنوع ،الواضح ، المختار عندي)، وغيرها .

استعمل ابن يعيش الأنواع الكمية والنوعية في مصنفه؛ لتقنين الأحكام النحوية ، وهي بلا شكَّ تحتل جزءاً واسعاً في النحو العربي، فقد استعمل الاحكام النوعية وهي (الصحيح ، والأصح، والراجح، والصواب وغيرها) ، فبعد البحث والتنقيب وجدت أن استدل بها كثيرا إلا أنها لاتصل إلا حد

الأحكام الكمية ، فمنها الأحكام(الجائز ، ويجوز ، جَوَّز) ،استعملها أما مصطلح (لا يصح ، ولا يجوز) فاستملها قليلاً.

الصواب:

قال ابن فارس (((صَوَبَ الصَّادُ وَالْوَاوُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى نُزُولِ شَيْءٍ وَاسْتِقْرَارِهِ قَرَارَهُ. مِنْ ذَلِكَ الصَّوَابُ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، كَأَنَّهُ أَمْرٌ نَازِلٌ مُسْتَقِرٌّ قَرَارَهُ. وَهُوَ خِلَافُ الْخَطَأِ. وَمِنْهُ الصَّوْبُ، وَهُوَ نُزُولُ الْمَطَرِ))[45].

قال ابن يعيش : ((اختلف النحويون في إعراب "ما" في "فيمه" و"عمه" و"لمه"، فهي عند البصريّين مجرورة، وعند الكوفيّين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: "كي تفعل ماذا"، وما أرى هذا القول بعيدًا عن الصواب))[46].

وقد يختار بعض آراء أصحاب المدرسة البغدادية، كموافقته مثلاً أبا عليّ فإن ابن يعيش أخذ برأي الكوفيين على أن (ما) منصوبة بفعل محذوف ، وهذا الرأي أخذ به أبو علي الفارسيّ في أنّ "ما" في مثل "نعمّا محمَّد" نكرة تامّة منصوبة على التمييز، وإلى جانب اختياراته الكوفيّة والبغداديّة نراه أحيانًا ينفرد بآراء [47]

وذكر ابن يعيش أنه يقال: عاذرٌ، وعذيرٌ كـ "شاهد"، و"شهيد"، و"قادر"، و"قدير". وضعُف أن يكون مصدرًا بمعنى العُذْر، قال: لأن "فَعِيلًا" لم يأت في المصادر إلّا في الأصوات، نحو: "الصهِيل"، و"الصرير". فإذا قال: "عذيرَك" على معنَى "عاذَرك"، فكأنّه قال: (هاتِ عاذرَك، أو أحضِرْ عاذَرك)، وهو مذهب سيبويه، وهو الصواب، لأنّه وُضع موضعَ الفعل، والمصدرُ يطّرِد وضعُه موضعَ الفعل، نحو: "رُوَيْدَكَ"، و"حَذَرَكَ"، ولا يطّرِد

ذلك في اسم الفاعل، على أنّهم قد قالوا: "وَجَبَ القَلْبُ وَجِيبًا"، فجاء المصدرُ على "فَعِيلٍ" في غير الأصوات، فجاز أن يكون هذا منه [48]

واستعمله في باب آخر فقال: ((فنظير "دخلتُ": "عَبَرْتُ"، ونقيضُه "خرجت"، وكِلاهما لازمٌ غيرُ متعدّ، فحُكم عليه باللُّزوم، لذلك قالوا: وإنّما قيل: "دخلت البيت" على تقدير حرف الجرّ، ثمّ حذف لكثرة الاستعمال. وقال أبو العباس: هو من الأفعال التي تتعدّى تارةً بأنفسها، وتارةً بحرف الجرّ، نحو: "نصحتُ زيدًا"، و"نصحت لزيد"، و"شكرتُه"، و"شكرت له". فكذلك قلتَ: "دخلتُ الدارَ"، و"دَخَلْتُ فيها" وهو الصواب، لأنّه لو كان على تقدير حرف الجرّ لاختصّ مكانًا واحدًا كثُر استعمالُه فيه، كما كان "ذهبتُ" مقصورةً على الشام، فلمّا كان "دخلت" شائعًا في سائر الأمكِنة، دلّ على صحةِ مذهبِ أبي العبّاس، وأمّا "ذهبت" فمتّفَقٌ على كونه غيرَ متعدّ بنفسه، وقد حُذف منه حرفُ الجرّ))[49]

فاسد:

قال ابن فارس(((فَسَدَ) الْفَاءُ وَالسِّينُ وَالدَّالُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَسَدَ الشَّيْءُ يَفْسُدُ فَسَادًا وَفُسُودًا، وَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ))[50]

وقال ابن يعيش: ((أنّ المعارف كلها إذا نُوديتْ تنكّرتْ، ثمّ تكون معارفَ بالنداء، هذا قولُ أبي العباس المبرّد، وقد خالَفَه أبو بكر بنُ السرّاج، أي: خِلافَ الصَّواب، وزعم أنّ قول أبي العبّاس فاسدٌ، قال: وذلك أنَّه قد وقع في الأسماء المفردةِ ما لا يشارِكه فيه غيرُه، نحو: "فَرَزْدَقٍ"، وزعم أنّ معنى تنكيرِ اللفظ أن تجعله من أُمَّةٍ كلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه))[51].

الراجح:

قال ابن فارس :(((رَجَحَ) الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ))[52]

وقال ابن يعيش : ((هذا هو الوجهُ الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلّا منصوبًا، وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه. نحوَ قولك: "ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ"، و(ما رأيتُ إلّا زيدًا أحدا)، و"ما مررت إلّا زيدًا بأحدٍ"، وإنّما لزم النصبُ في المستثنى إذا تقدّم، لأنّه قبل تقدُّمِ المستثنى كان فيه وجهان: البَدَل والنصبُ، فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ على ما سيُذكر بعدُ، والنصبُ جائزٌ على أصلِ الباب؛ فلمّا قدّمتَه , امتنع البدلُ الذي هو الوجهُ الراجح, لأنّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التوابع، كالنعْت، والتأكيدِ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فتَعيّنَ النصبُ الذي هو المرجوحُ للضرورة، ومن النحويّين من يسمّيه أحسنَ القبيحَيْن))[53].

جائز:

قال ابن يعيش: ((عليكم كتاب الله ، فقدّم المنصوبَ، قال: وذلك جائزٌ، قد ورد به السَّماعُ وهو القياسُ، فالسماعُ قولُ الراجز:

يَا أَيّهَا المائحُ دَلْوِي دُونَكَا ... إنّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا

والمراد: دونك دلوي. وأمّا القياس فإنّ الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه: الْزَمُوا كتابَ الله، ولو ظهر الفعلُ، لَجاز تقديمُ معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الأوّل, لأنّ هذه الظروف ليست أفعالًا، وإنّما هي نائبةٌ عن الفعل، وفي معناه، فهي فروعٌ في العمل على الأفعال، والفروعُ أبَدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الأُصول، فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز))[54]

وقال :((الموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفًا على فعل، وذلك إذا وَلِيَ الاسمُ حرفًا ، هو بالفعل أَوْلى، وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، فالاختيارُ نصبُ الاسم بإضمار فعلٍ، وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام، نحو قولك: "أعبدَ الله ضربتَه؟ "، و"أعمرًا مررتَ به؟ "،

و"أزيدًا ضربتَ أخاه؟ "، النصبُ في ذلك كلّه هو الوجه المختار، والرفعُ جائزٌ فالنصبُ بإضمار فعل يكون الظاهرُ تفسيره، وتقديرُه: أضربتَ عبدَ الله ضربتَه، وألقيتَ زيدًا مررتَ به، وأَهَنْتَ زيدًا ضربتَ أخاه، فالنصبُ مع الاستفهام بالعامل الذي يقدَّر بعد الاستفهام، وهو في الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختارًا))[55]

و ذكر ابن يعيش أن (إذا) ما بعدها يكون مرفوعا جوازاً فقال : ((قولنا: "إذا عبدَ الله تلقاه" يوجِب الأوقاتَ المستقبلةَ كلَّها، ولا يخُصّ وقتًا من وقت، فهي بمنزلةِ (مَتَى) ، و (حَيْثُ) توجب الأماكنَ كلَّها، ولا تخصّ مكانًا دون مكان، فهي بمنزلةِ "أَيْنَ"، غيرَ أنّ "متى" و"أين" تجزِمان، و"إذا" و"حيث" لا تجزمان عند البصريين إلّا في ضرورة الشعر، وقد أجاز سيبويه رفعَ الاسم بعدهما بالابتداء ، والذي أراه أنّ ذلك جائزٌ في "حيث" لأنّها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ، تقول: "لقيتُه حيثُ زيدٌ جالسٌ"، فتكون نظيرةَ "إذْ" في الزمان في وقوعِ الابتداء والخبر بعدها، نحو قولك: "لقيتُه إذ زيدٌ جالسٌ))[56]

الضعيف:

قال ابن فارس(((ضَعَفَ) الضَّادُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى خِلَافِ الْقُوَّةِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى أَنْ يُزَادَ الشَّيْءُ مِثْلَهُ.

فَالْأَوَّلُ: الضَّعْفُ وَالضُّعْفُ، وَهُوَ خِلَافُ الْقُوَّةِ. يُقَالُ: ضَعُفَ يَضْعُفُ، وَرَجُلٌ ضَعِيفٌ، وَقَوْمٌ ضُعَفَاءُ وَضِعَافٌ))[57]

و قال ابن يعيش : ((وأمّا دخول لام الجرّ، فعلى سبيل الزيادة والعوض من لام الفعل؛ وأمّا حذف الآخِر منه فلضربٍ من التخفيف وطول الكلمة. وكان الفرّاء من الكوفيين يزعم أن "حاشا" فعلٌ، لا فاعلَ له، فإذا قلت: "حاشا لله"، فاللام موصلةٌ لمعنى الفعل، والخفضُ بها. فإذا قلت: "حاشا اللهِ"،

بحذف اللام، فاللام مرادةٌ، والخفضُ على إرادتها، وهذا ضعيف عجيب أن يكون فعلٌ بلا فاعل. وأمّا قوله بأن الخفض بها وتقديرِها، فضعيفٌ؛ لأن حرف الجرّ إذا حُذف لا يبقى عملُه إلَّا على نَدْرةٍ، فاعرفه))[58].

وقال ابن يعيش: ((ولا تدخل هذه اللام في سائر أخواتها من "كَأنَّ"، وَ"لَعَلَّ"، و"لَكِنَّ"، فلا تقول: "كأنَّ زيدًا لَقائمٌ"، ولا "لعلّ بكرًا لَقادمٌ"، ولا "لكنّ خالدًا لَكريمٌ"؛ لأن هذه الحروف قد غيّرت معنى الابتداء، ونقلتْه إلى التشبيه، والترجّي، والاستدراك. وهذه اللامُ لام الابتداء، فلا تدخل إلَّا عليه، أو ما كان في معناه، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبرِ (لكِنَّ)، واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر، أنشده حميد بن يحيى [من الطويل]:

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنّني من حبّها لعميد

ويقولون: "لَكِنَّ"، أصلها "إنَّ" زيدت عليها اللام والكاف، وذلك ضعيف، وذلك أنّا إنما جوّزنا دخول اللام في خبرِ "إنَّ" لاتّفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، وأنّها لم تُغيِّر معنى الابتداء، فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض في نحوِ: "لَزيدٌ قائمٌ". وأمّا "لكِن" فقد أحدثت استدراكًا، وليس ذلك في اللام. والتأكيدُ وَفْقُ المؤكَّد، فهي تُخالِفه بزيادةٍ أو نقصٍ خرج عن التأكيد.

وأمّا القول بأنّها مركّبة، فليس ذلك بالسهل ولا دليل عليه، وأمّا البيت الذي أنشده فشاذّ قليل، وصحّةُ مَحْمَله على أنّه أراد "لكِن" الخفيفةَ، فأتي بـ "إنَّ" بعدها، والتقدير: ولكنْ إنّني، فحذفت الهمزة تخفيفًا، وادّغمت النون في النون، فقيل: "وَلكِنَّنِي" على حدّ قوله تعالى: چ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ چ [الكهف: ٣٨]، والأصل: "لكن أنا هو الله))[59].

المختار:

المختار لغة : الخير ضد الشر ، وجمعه خيور ...وختاره على صاحبه وخيرهُ فضّلهُ [60].

المختار اصطلاحا : هو كما عرفهُ الجرجاني بقوله: ((هو الذي يصدر عنه الفعل مع قصدٍ وإرادة)) [61]

واستعمل ابن يعيش الفاظ عدة في شرحه و منها (، مختار ، المختار ، الوجه المختار، وهو المختار، مختارًا ، وكان الاختيار، أُختير ، اختيار وغيرها) ، فقال ابن يعيش: ((اعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر(لا) فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضُعْفها عن العمل في شيئين بخلاف "إنَّ" فإنّها مشبَّهةٌ بالفعل، فنصبت، ورفعت كالفعل، و"لا" هذه لا تُشْبِه الفعلَ، وإنّما تُشْبِه "إنَّ" المشدَّدة، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: "أن" و"لَنْ"، وهي لا ترفع شيئًا كذلك هذه. وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أنّ "لا" هذه ترفع الخبرَ، وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعًا. وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر. وليس كذلك نواصبُ الأفعال، لأنّها لا تقتضي إلا شيئًا واحدًا وهو المختارُ، وأمّا الكوفيون فالخبرُ عندهم مرفوعٌ بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في "إنَّ" وأخواتها))[62]

وقال: ((وأمّا العطف بحرفٍ، فنحو: "يا عمرُو والحارثُ والحارثَ"، إذا عطفتَ اسمًا فيه الألفُ واللامُ على مفردٍ، جاز فيه وجهان: الرفعُ والنصبُ. تقول في الرفع: "يا زيدُ والحارثُ"، وهو اختيارُ الخليل وسيبويه والمازني ، وقرأ الأَعْرَجُ: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ)، وتقول في النصب: "يا زيدُ والحارثَ"، وهو اختيارُ أبي عمرو ويُونُسَ، وعيسَى بن عمر، وأبي عمر الجَرمّي، وقراءةُ العامّة: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) بالنصب، وكان أبو العبّاس المبرّد يرى أنّك إذا قلت: "يا زيدُ والحارثُ"، فالرفعُ هو الاختيارُ عنده، وإذا قلت: "يا زيدُ، والرجلَ"، فالنصبُ هو المختارُ، وذلك أنّ

"الحارث"، و"حارثًا" عَلَمان، وليس في الألف واللام معنى سِوَى ما كان قبلَ دخولهما، والألفُ واللامُ في "الرجل" قد أفادتا معنى، وهو معاقَبةُ الإضافة، فلمّا كان الواجبُ في الإضافة النصبَ، كان المختارُ، والوجهُ مع الألف واللام النصبَ أيضًا، لأنّهما بمنزلة الإضافة.

فإن عطفتَ اسمًا مفردًا عَلَمًا على مثله، نحو: "يا زيدُ وعمرُو"، لم يكن فيه إلّا البناء, لأنّ العلّة المُوجِبَة لبناء الاسم الأوّل موجودةٌ في الثاني، لأنّ حرفَ العطف أَشْرَكَ الثاني في حكم الأوّل. ولذلك لو أبدلتَ الثاني من الأوّل، وهو مفردٌ، لم يكن فيه إلّا البناءُ والضمُّ، نحو: "يا زيدُ زيدُ"، و"يا أخانا خالدُ", لأنّ عِبْرَةَ البدل أنّ يحُلَّ مَحَل الأوّل، ولو أحللتَه مَحَلَّ الأوّل، لم يكن فيه إلّا البناء، ولذلك استثناه، فقال: إلّا البدل.))[63].

الخاتمة

بفضل الله (عزَّ وجل) بعد البحث في شرح المفصل لابن يعيش توصلت إلى هذه النتائج :

1. تعددت مصطلحات الأحكام النوعية ، حيثُ تزيد الأحكام الكمية ؛ بسبب أن الأحكام الكمية محدودة الدلالة .
2. تعددت مستويات الكثرة في الأحكام الكمية ،أكثر من مستويات القلة منها (الغالب والشائع ، والمستفيض ، أما مستويات القلة فهي القليل والنادر والشاذ).
3. أن المصطلحات النوعية والكمية لم تثبت على دلالتها بل حدث لها تطور فإن المصطلحات عند سيبويه لم تبقَ نفسها عند غيره بل، زادوا عليها ولم تبقَ نفسها بدلالتها.
4. اختلف النحاة القدماء والمحدثون في الحكم على مسألة ما فما يراه نحوي واجب يحكم عليه غيره بالجائز أو الصالح بما يراه من مناسبًا

من الادلة فيتغير الدليل وفهم النحوي له.

5. إن شرح المفصل فيه الكثير من الأَحكام النحويَّة التي تُعَدُّ أساسًا قام عليه خلاف النحويين من البصريين والكوفيين فكان ابن يعيش يمضي في حكمه ، فعباراته قوية ورصينة واضحة في معناها شارحا بوضوح حتى يوصل الينا المعلومة مبتعدا عن الالتواء أو التعقيد .

المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم:**

1. الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي, للدكتور صباح علاوي خلف السامرائي(ط1), دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, 2011م.
2. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت : 316هـ) ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .
3. إعراب القرآن : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.
4. التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تح : ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
5. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

6. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

7. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 .

8. سر صناعة الإعراب : أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي ، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

9. شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط1 ، 1408 هـ – 1988م .

10. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988م .

11. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت: 711هـ), (ط3), دار صادر – بيروت, 1414 هـ .

12. المزهر في علوم العربية ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

13. المطالع السعيدة في شرح الفريدة في لنحو والصرف : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين ، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه (1977م)، دار الرسالة للطباعة /بغداد.

14. معـانى القـرآن للأخفـش : أبـو الحسـن المجاشـعي بـالولاء، البلخـي ثـم البصـري، المعـروف بـالأخفش الأوسـط (المتـوفى: 215هـ) تحقيـق: الـدكتورة هـدى محمـود قراعـة الناشـر: مكتبـة الخـانجي، القـاهرة ، الطبعـة: الأولـى، 1411 هـ - 1990 م.

15. معجم العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال .

16. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط), دار الفكر, 1399هـ - 1979م.

17. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب. – بيروت .

18. المهمات المفيدة في شرح الفريدة مع حواشي ابن قره داغي ، للعلامة محمد بن عبدالرحمن ابن زكري الفاسي ، مريوان : امام رباني 2020م ، اعتنى به جنيد بن جلال كريمي.

(1) ينظر : مقدمة شرح المفصل:6

(2) ينظر: تاريخ الأدب العربي 5/ 225، وكشف الظنون 1776.

([3]) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 186
([4]) الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي : 137
([5]) ينظر : معجم العين : 4/ 240، وتهذيب اللغة : 8/ 134.
([6]) مقاييس للغة : 4/ 388
([7]) شرح المفصل : لابن يعيش: 3/ 55
([8]) ينظر : شرح المطالع السعيدة : 1/ 261
([9]) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس : 3/ 235، ولسان العرب : 8/ 188
([10]) ينظر : شرح المفصل : لابن يعيش:
([11]) ينظر : شرح المطالع السعيدة : 1/ 347، وشرح المفصل: 1/ 268
([12]) ينظر الكتاب : 1/ 389
([13]) ينظر :إعراب القران : للنحاس : 2/ 186
([14]) ينظر: معاني القرآن : للأخفش : 1/ 26
([15]) ينظر : شرح المفصل: لابن يعيش: 1/ 212، 2/ 77، 2، 238
([16]) ينظر : شرح المفصل : لابن يعيش:
([17]) ينظر: لسان العرب : 5/ 206
([18]) ينظر: لسان العرب: 13/ 114
([19]) ينظر: مقاييس للغة : 2/ 57
([20]) ينظر : لسان العرب :2/ 552
([21]) ينظر : شرح المفصل : لابن يعيش: 2/168، 2/ 326، 3/ 412
([22]) شرح المفصل: لابن يعيش: 5/ 177
([23]) شرح المفصل : لابن يعيش : 1: 378
([24]) شرح المفصل : لابن يعيش : 2/ 324، الكتاب : لسيبويه : 2/ 365
([25]) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش : 2/ 324
([26]) مقاييس اللغة : 3/ 235
([27]) ينظر: مقاييس اللغة : 3/ 235- 236
([28]) شرح المفصل: لابن يعيش: 2/ 340
([29]) شرح المفصل : لابن يعيش: 3/ 363
([30]) الأصول في النحو : 1/ 205
([31]) ينظر : الخصائص: 3/ 109
([32]) ينظر: سر صناعة الاعراب : 1/ 287
([33]) ينظر: المصدر نفسه: 1: 381
([34]) ينظر: سر صناعة الاعراب: 2/ 826
([35]) مقاييس اللغة : 3/ 456
([36]) شرح المفصل : 1/ 86
([37]) ينظر: مقاييس اللغة : 4/ 502
([38]) ينظر: تهذيب اللغة : 11/ 293
([39]) شرح المفصل : لابن يعيش : 1/ 22- 283
([40]) ينظر: المقتضب : 3/ 175
([41]) ينظر: الخصائص : 1/ 126
([42]) ينظر: مقاييس اللغة: 6/ 109
([43]) لسان العرب : 8/ 398

([44]) شرح المفصل: لابن يعيش: 2/ 253
([45]) مقاييس اللغة :3/ 317
([46]) شرح المفصل : لابن يعيش : 1/ 19
([47]) شرح المفصل: لابن يعيش : 18/1
([48]) ينظر: شرح المفصل :لابن يعيش : 1/ 393
([49]) شرح المفصل : لابن يعيش: 1/ 428
([50]) مقاييس اللغة : 4/ 503
([51]) شرح المفصل: لابن يعيش: 1/ 320
([52]) مقاييس اللغة : 2/ 489
([53]) شرح المفصل: لابن يعيش: 2/ 52
([54]) شرح المفصل : لابن يعيش : 1/ 288
([55]) شرح المفصل: لابن يعيش : 1/ 407
([56]) شرح المفصل: لابن يعيش : 1/ 410
([57]) مقاييس اللغة: لابن يعيش : 3/ 362
([58]) شرح المفصل: لابن يعيش : 4/ 512
([59]) شرح المفصل: لابن يعيش : 4/ 534
(60) لسان العرب مادة (خار): 364/4
(61) التعريفات :164
([62]) شرح المفصل: لابن يعيش : 1/ 264
([63]) شرح المفصل: لابن يعيش : 1/ 328- 329